مايو
2021

وزارة المالية
Ministry of Finance

رؤية عمان 2040

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

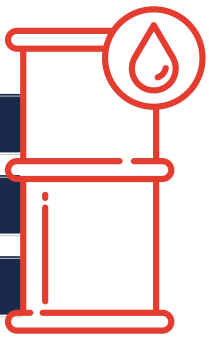

	إبريل 2020م	إبريل 2021م
متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,078	952
متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	64.89	54.79
صافي إيرادات النفط الشهرية (مليون ر.ع)	765.9	429.3

الأداء المالي حتى نهاية إبريل 2021 م

مليون ر.ع

بيانات مبدئية

الأداء المالي حتى نهاية إبريل 2021م

الإنفاق العام للدولة يواصل انخفاضه في ظل استمرار السياسات والإجراءات لترشيد الإنفاق ورفع كفاءته

الإيرادات

سجلت الميزانية العامة للدولة انخفاضاً في الإيرادات بنسبة (27.68%) خلال الفترة من يناير وحتى نهاية إبريل من عام 2021م، مقارنة بذات الفترة من عام 2020م. حيث بلغت جملة الإيرادات المحصلة (2,769.3) مليون ريال عماني، وقد بلغ صافي إيرادات النفط (1,347.9) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (36.82%) نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض متوسط الإنتاج لإلتزام السلطنة باتفاقية خفض الإنتاج مع أوبك بلس إضافة إلى استمرار تبعات كوفيد-19 التي ألقت بنتائجها على النمو الاقتصادي والمالية العامة للسلطنة، في حين شهدت الإيرادات الجارية ارتفاعاً بنسبة (14.43%)، منها تحصيل (313) مليون ريال عماني من توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية إبريل)	2020	2021	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,133.6	1,347.9	%36.82
إيرادات الغاز	483.8	448.1	%7.35
الإيرادات الجارية	831.8	951.9	%14.43
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	380	21.3	-
إجمالي الإيرادات	3,829.3	2,769.2	%27.68

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام بنهاية إبريل من عام 2021م نحو (3,596.7) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (2.65%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م والذي بلغ (3,694.9) مليون ريال عماني، وذلك في ضوء السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة للتخفيف من التبعات الاقتصادية وترشيد الإنفاق ورفع كفاءته. حيث بلغت المصروفات الاستثمارية (الإنمائية والرأسمالية) للوزارات المدنية نحو (143) مليون ريال عماني.

استحدثت السلطنة في إعدادها للميزانية العامة للدولة لعام 2021م بند جديد ضمن بنود الإنفاق العام تحت مسمى (مخصص سداد الديون) لسداد جزء من أقساط القروض المستقبلية، وقد بلغت جملة المبالغ المحولة لبند (مخصص سداد الديون) بنهاية إبريل من عام 2021م، نحو (50) مليون ريال عماني، ومن المستهدف تمويله بمبلغ (150) مليون ريال عماني خلال عام 2021م.

الأداء المالي حتى نهاية إبريل 2021م

في ضوء العمل على استكمال مرحلة تأسيس شركة تنمية طاقة عمان وبدء العمليات التشغيلية ونقل التزامات الصرف للشركة في النصف الثاني من العام الجاري، استمرت الحكومة في سداد مصروفات قطاعي النفط والغاز والتي بلغت بنهاية إبريل 2021م نحو (554.5) مليون ريال عماني.

شركة تنمية طاقة عُمان

تأسست بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/128) ونُقلت إليها حصة الحكومة من النفط والغاز في منطقة الامتياز (6). وتُعنى الشركة باستلام إيرادات النفط والغاز من شركة تنمية نفط عمان وتسديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية السنوية للإنتاج، والعمل على تنمية وتوسيع القطاع وضخ المزيد من الاستثمارات لتعزيز العوائد المالية والاقتصادية للدولة.

العجز

بلغ العجز المحقق حتى نهاية شهر إبريل من عام 2021م نحو 827.4 مليون ريال عماني، وقد بلغت القروض الخارجية والمحلية المسددة نحو (668.1) مليون ريال عماني.

آلية احتساب إيرادات النفط الشهرية

لمحة عامة عن قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان خلال عام 2020م

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن

الاقتصاد العالمي

ارتفاع مؤشرات أسعار المستهلك في أمريكا والاتحاد الأوروبي

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في أمريكا بنحو 4.2% في أبريل من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويُعد هذا الارتفاع الأعلى منذ سبتمبر 2008م، كما أرتفع مؤشر أسعار المستهلك في الاتحاد الأوروبي بنحو 1.6% في الفترة ذاتها بالمقارنة مع العام الماضي، وترجع هذه الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك إلى الزيادة في السلع والمدخلات المتعلقة بالارتفاع المفاجئ في الطلب وتعطل سلسلة الإمداد.

أسواق النفط

تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع استهلاك النفط العالمي بنحو (5.4) مليون برميل يومياً خلال عام 2021م، أقل بحوالي (270) ألف برميل يومياً من التوقعات السابقة للوكالة. حيث بلغ متوسط أسعار خام برنت الفورية في أبريل (65) دولار للبرميل، دون تغيير عن مستوياتها المحققة في مارس. وقد شهدت بعض مناطق دول العالم لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع في الطلب على النفط في ظل تزايد حملات التطعيم ضد كوفيد-19 وتحسن النشاط الاقتصادي، في حين تراجع الطلب في مناطق أخرى مثل الهند نتيجة الارتفاع الحاد في الحالات المصابة. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط أسعار برنت (65) دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 2021، و (61) دولار للبرميل خلال النصف الثاني من عام 2021م، و61 دولار للبرميل في عام 2022م.

الاقتصاد المحلي

ارتفع مؤشر سعر المستهلك ارتفاعاً طفيفاً في السلطنة إلى (106.4) في أبريل 2021م مقارنة بـ (104.7) المسجل في أبريل من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم (1.59%) في أبريل 2021م، في حين إن متوسط التضخم حتى نهاية إبريل 2021م انخفض بمعدل (-0.43٪).

غادر السلطنة أكثر من (200,000) مائتي ألف وافد خلال الفترة ما بين مارس 2020م ومارس 2021م. وقد تراجع أعدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي من (53,332) ألف وافد إلى (49,898) ألف وافد، إلى جانب تراجع أعداد الوافدين في القطاع الخاص من (1,608,781) مليون وافد إلى (1,403,287) مليون وافد، وقد صاحب هذا التراجع انخفاض في أعدد القوى العاملة الوافدة من حملة المؤهلات العليا خلال نفس الفترة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يعقد خبراء من صندوق النقد الدولي زيارة افتراضية للسلطنة خلال الفترة من 24 مايو إلى 7 يونيو 2021م في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021م، وذلك لمناقشة عدة مواضيع من بينها تطورات الاقتصاد الكلي وأولويات السياسات المالية والإجراءات المدرجة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى (2020-2024).